

الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وأن بن شهاب والقاضي قالا لا يصح على غير موت المبرئ وأن الأول أصح لأنه إسقاط .
- وقدم الحارثي ما قاله الحلواني وقال إنه أصح .
- الخامسة لا يصح الإبراء من الدين قبل وجوبه ذكره الأصحاب نقله الحلواني عنه .
- وجزم جماعة بأنه تمليك .
- ومنع بعضهم أنه إسقاط وأنه لا يصح بلفظ الإسقاط وإن سلمناه فكأنه ملكه إياه ثم سقط .
- ومنع أيضا أنه لا يعتبر قبوله وإن سلمناه فلأنه ليس مالا بالنسبة إلى من هو عليه .
- وقال العفو عن دم العمد تمليك أيضا .
- وفي صحيح مسلم أن أبا اليسر الصحابي رضي الله عنه قال لغريمه إذا وجدت قضاء فاقض وإلا فأنت في حل .
- وأعلم به الوليد بن عباد بن الصامت رضي الله عنه وابنه وهما تابعيان فلم ينكراه .
- قال في الفروع وهذا متجه واختاره شيخنا .
- السادسة لو تبارأ وكان لأحدهما على الآخر دين مكتوب فادعى استثناءه بقلبه ولم يبرئه منه قبل قوله ولخصمه تحليفه .
- ذكره الشيخ تقي الدين رحمه الله .
- قال في الفروع وتتوجه الروايتان في مخالفة النية للعام بأيهما يعمل .
- السابعة قال القاضي محب الدين بن نصر الله في حواشي الفروع الإبراء من المجهول عندنا صحيح لكن هل هو عام في جميع الحقوق أو خاص بالأموال ظاهر كلامهم أنه عام